ورقة سياسات:

سلوان: السعي إلى الاستبدال

تقع بلدة سلوان جنوب البلدة القديمة في القدس، يسكنها ما يزيد عن 19,000 فلسطيني[1] في كل ستة احياء من وادي حلوة ووادي الربابة وبطن الهوى والبستان ووادي ياصول وعين اللوزة. وتتعرض هذه الأحياء لهجمة استطيانية شرسة من خلال إقامة 12 بؤرة استيطانية، يسكن فيها 582 مستوطنًا إسرائيليًا. ولطالما كانت سلوان شاهداً وجزءاً من المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي في القدس، فهي مركز الاحتجاجات التي يقودها الشباب ضد الاحتلال وتهجير الفلسطينيين من القدس.

تتزايد أعداد المستوطنين في بلدة سلوان كل عام، مما يُسلّط الضوء على المنظمة الاستيطانية "عطيرت كوهانيم" في إقامة بؤرة استعمارية في قلب سلوان، شبيهة بِـ"نحلات شمعون" في حيّ الشيخ جراح، حيث تسعى عطيرت كوهانيم إلى إتمام سيطرتها على الحي من خلال توظيف الأدوات القانونية لتهجير العائلات الفلسطينية.

ففي وادي حلوة (أحد أحياء سلوان)، الذي يقع أطرافه على مرمى حجر من المسجد الأقصى، تحاول جمعية استيطانية أخرى تهجير الفلسطينيين وإقامة بؤرة توراتية مكانها. يطلق على هذه الجمعية اسم "إلعاد"، وهي اختصار لعبارة "نحو مدينة داود" (أو كما تُسمّى في اللغة العبرية عير دافيد). وقد استخدمت الجمعية قانون أملاك الغائبين، الذي سنتّه دولة الاحتلال عام 1950، من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة والمطالبة بأراضيهم. بناءً على هذا القانون، تدّعي إلعاد حقوق الملكية في وادي حلوة، بادعاء وجد جالية يهودية صغيرة في أواخر العهد العثماني. كما أنشأت مؤسسة إلعاد موقعًا أثريًا في الحيّ، يحمل اسم مدينة داود، يُغطّي مساحة أربعة وعشرين دونمًا، بحيث يمتد من منطقة الظهرة جنوب البلدة القديمة إلى منطقة عين الماء في سلوان.

إنّ الهدف الرئيسي لهذه الجمعية هو محو الهوية الفلسطينية لسلوان، وتقديمها كموقع توراتيّ، وتشكيل سرد إقصائي يُنكر وجود الثقافة الفلسطينية في البلدة. من الجدير ذِكره، أنّه يتم إعادة تجميع هذه الرواية، وعرضها على السياح الأجانب. وقد استخدمت منظمة إلعاد الاستيطانية السياحة كمِنصة رئيسية لمحو تاريخ سلوان الفلسطيني ومحاولة لتثبيت سرد يهودي

[1] تم الاستناد في هذه الورقة إلى الاحياء الستة فقط في سلوان (وادي حلوة ، البستان ، بات الهوى ، وادي رباحه ، ود ياصول ، عين اللوزة). جدير بالذكر أن عدد سكان سلوان هو 19,680 نسمة (هذه الأحياء الستة لا تشمل أبو طور 12500 ورأس العمود 21.480).

ديني قومي. ففي حيّ البستان، وبقية أحياء سلوان الأخرى، تَحرُم سياسات التخطيط الإسرائيلية التمييزية المجتمع الفلسطيني من حق الحصول على تصاريح البناء، وتُعرضهم للتهديد الدائم بهدم المنازل.

كما تتبّنى سلطات الاحتلال مجموعة من الآليّات "القانونية" لتثبيت سياستها، والتي تتراوح بين هدم المنازل والتهجير القسري؛ ومن إنشاء المُتنزهات الوطنية والاعلان عن مواقع أثرية إلى خطط بناء التلفريك؛ ومن محاولات تدمير النسيج الاجتماعي للبلدة وذلك من خلال تجنيد سماسرة وعملاء لِـ"تسريب" الممتلكات والعقارات لمنظمات المستوطنين إلى القمع اليومي من قبل شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي، تُلخّص سلوان قصة مدينة القدس: **سعي دولة الاحتلال إلى إعادة هندسة المدينة الديمغرافية والتهجير الجماعي للفلسطينيين والمقاومة والتحدي الفلسطيني.**

من خلال هذه الورقة، سنُقدّم عرضًا موجزًا لأهم التحديات ذات الصلة التي تواجه السكان في سلوان، مع توضيح الأدوات التي تستخدمها كل من حكومة وبلدية الاحتلال والمستوطنين لتنفيذ المخططات الاستعمارية والتوسعية الإسرائيلية في البلدة.

حيّ البستان

تتصدر بلدة سلوان أحياء القدس في عمليات هدم المنازل كل عام. فبين عامي 2011 و 2020، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (أو أجبرت على هدم) 142 مبنى مملوكًا لفلسطينيين، مما أدى إلى تهجير 214 فلسطينيًا. وقد تم هدم 16 مبنى في سلوان في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 وحدها.

حيث يضع الاحتلال الإسرائيلي عقبات سياسية وبيروقراطية ومالية أمام الفلسطينيين الساعين للحصول على تصريح بناء، لكن غياب مُخططات هيكلية في البلدة (أو بالأحرى تغييب هذه المخططات من قبل الجهات المُختصة)، والحظر المُطلق للبناء أو الترميم في مناطق معينة، لا يترك للفلسطينيين أي خيار سوى البناء بدون تصريح. فبِمُجرد الحصول على أمر هدم، يَعرِف الفلسطينيون أنه في أفضل السيناريوهات يمكن تأخير عملية الهدم. لكن التأخير، مع حمايتهم من الهدم الفوري، يترتب عليه تراكم الغرامات التي فرضتها عليهم محكمة الشؤون المحلية بسبب "عدم الانصياع".

إنّ الغرامات المُتراكمة، والتي قد تتجاوز تكاليف البناء في بعض الأحيان، تفسر توجّه عدد من السكّان إلى تنفيذ "الهدم الذاتي"، والذي أصبح مُشكلة حقيقية في القدس خلال السنوات القليلة الماضية. فبسبب عدم قدرة المواطنين على الاستمرار في دفع الغرامات والعمل على تجنب دفع تكاليف الهدم المفروضة عليهم (من قبل البلدية/ في حالة هدم البلدية) ، يُترك الفلسطينيون أمام خيار مؤلم يتمثل في الاضطرار إلى هدم منازلهم بأيديهم.

ومع أنّ أوامر الهدم قد استهدفت جميع أحياء سلوان ، إلاّ أن حيّ البستان من أكثر الأحياء تضرراً.

حيث يواجه 67 منزلاً في البستان أوامر هدم بحجة البناء غير القانوني. ففي آب (أغسطس) 2021، منحت محكمة الشؤون المحلية الإسرائيلية 52 من هذه المنازل تمديداً لمدة ستة أشهر بِهدف أنّ يكون هناك تقدُم في التخطيط. بالمقابل، رُفضت طلبات التمديد للمنازل المتبقية. وقد استندت المحكمة إلى التعديل الذي أُدخل على قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي (المعروف باسم تعديل كامينيتس)، فإن عدد التوسُّعات الممنوحة للذين يبنون دون الحصول على ترخيص يتم تقليله بشكل كبير، كما هو الحال في فترة التمديد. حيث يتطلب الحصول على التمديد إثبات أن صاحب المنزل قد أحرز تقدمًا ملحوظاً في التخطيط من شأنه، في مرحلة ما، السماح له بالحصول على تصريح. كما يسعى تعديل كامينيتس، الذي تبناه الكنيست الإسرائيلي في عام 2017، إلى تسريع وتيرة عمليات الهدم وتقليل هامش التأخير في توفير المنازل.

من المهم النظر إلى هذه الأرقام والمُعطيات ضِمن السياق الأكبر لسياسة التخطيط الإقصائي والتمييزية الإسرائيلية في

تصوير جوي لبلدة سلوان (2021)

القدس، والتي تستهدف البناء الفلسطيني والنمو الطبيعي مع تفضيل توسيع المستوطنات اليهودية.

بطن الهوى والتهجير القسري

بمجرد دخولك إلى حيّ بطن الهوى، تُصدم على الفور من مشهد المباني التي يحميها حُراسٌ مسلحون ويرفعون الأعلام الإسرائيلية. حيث تحتوي هذه المباني على ساحات وقوف مُنفصلة خاصة بها في حي مُزدحم للغاية بحيث يصعب على السيارات الدخول إليه. إن وجود سيارات الشرطة الإسرائيلية مستمر ومخيف. هذه الأبنية مُحتلة من قبل المستوطنين وقد عملوا على تغيير شكل الحي بالكامل. وقد أدّى اجتياح المستوطنين لِسلوان إلى وجود مُكثف للشرطة الإسرائيلية العسكرية وشركات الأمن الخاصة، وذلك نتيجة استمرار التوتر والاشتباكات مع الشبان الفلسطينيين. ففي مايو / أيار 2011، قُتل الطالب الفلسطيني ميلاد عياش برصاص أحد حراس الأمن الخاصين أثناء عودته من المدرسة. هؤلاء الحراس الخاصون، والمدعومين من شرطة حرس الحدود الإسرائيلية، يعملون على مضايقة الفلسطينيين ويُهددونهم بشكل منتظم في سلوان بشكل عام، وفي بطن الهوى على وجه التحديد.

من الجدير ذِكره، أن **جمعية عطيرت كوهانيم** تقود الحملة الاستعمارية في بطن الهوى، وهي جمعية دينية صهيونية للمستوطنين. تستخدم تكتيكين رئيسيين لتهجير الفلسطينيين من بطن الهوى. فبعد أن نصّبَت نفسها كوصيّ على قطعة أرض يعيش فيها حوالي 700 فلسطيني حاليًا، تَدّعي عطيرت كوهانيم أن هذه الأرض كانت بمثابة هِبة يهودية للعائلات اليهودية اليمنية في نهاية القرن التاسع عشر. مع العِلم أنّ الجالية اليهودية الصغيرة قد غادرت بالفعل بحلول عام 1936، أي قبل وقت طويل من إنشاء دولة إسرائيل. وبعد عام 1948، أصبحت سلوان تحت السيطرة الأردنية، واشترت العائلات الفلسطينية الأرض أو استأجرتها وبنت منازلها هناك. على الرغم من أن الصندوق الديني الذي تدفع عطيرت كوهانيم باسمه من أجل تهجير الفلسطينيين قد توقف عن العمل في الثلاثينيات، فقد رفعت الجمعية سلسلة من دعاوى الإخلاء ضد عائلات فلسطينية. ومن بين العائلات التي تواجه تهجيرًا وشيكًا عائلات عودة وشويكي ودويك. فبعد أن وافقت محكمة الصلح الإسرائيلية على دعوى عطيرت كوهانيم وأمرت بإخلاء هذه العائلات، تمّ الاستئناف على القرار أمام المحكمة المركزية الإسرائيلية، التي رفضت بدورها استئنافهم بأحكام متتالية في نوفمبر / تشرين الثاني 2020. وقد وضعت المحكمة ثماني عائلات فلسطينية مكونة من 45 شخص على شفا التهجير. مما حذى بالعائلات تقديم طلباً للاستئناف أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، فإن العائلات تدرك أن فُرصهم ضئيلة للغاية، وأن النظام القضائي الإسرائيلي ليس جهة فاعلة محايدة، **بل هو جزء لا يتجزأ من النظام الذي يسعى إلى تهجيرهم**.

بالإضافة إلى دعاوى الإخلاء، تعمل عطيرت كوهانيم على تجنيد متعاونين وسماسرة محليين من أجل شراء بعض العقارات في بطن الهوى. حيث يعترض الفلسطينيون على شرعية هذه الصفقات، ويصرون على أنه تم تسهيلها من خلال الحيل، لكنهم لا يملكون أي فرصة في المحكمة. يُعرّف الفلسطينيون هذه الصفقات بـ "التسريبات" لأن منازلهم يتم انتزاعها من تحت أنوفهم. ولا يقتصر خطر مثل هذه "التسريبات" على كونها تسهل توسع المستوطنين وتهجير الفلسطينيين، فمن خلال تجنيد متعاونين محليين، في بلدة تشتهر بمقاومتها الشرسة ومثابرتها، تسعى منظمات

المستوطنين إلى تدمير النسيج الاجتماعي لسلوان واستهداف تماسكه ، وزرع بذور عدم الثقة والشك بين السكان.

واد حِلوة والمشروع الاستعماري "عير دافيد"

سعت جمعية إلعاد *(والتي أُسِسَت في عام 1986، بهدف "إحياء واستعادة مدينة داود التوراتية")* منذ إنشائها للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي والممتلكات في وادي حلوة بسلوان، وذلك من خلال استغلال السرد التوراتي، من خلال اللجوء إلى قانون أملاك الغائبين، **حيث** استولت الجمعية على ما يقرب من 40٪ من ممتلكات وادي حلوة. علاوة على ذلك، تم تعيين الجمعية من قبل دولة الاحتلال كمسؤولة عن الموقع الوطني والأثري، والذي أطلق عليه اسم "مدينة داود"، وتحويله إلى موقع سياحي ضخم مُخصص للترويج للسردية القومية اليهودية والتعتيم المتعمد على التاريخ والثقافة الفلسطينية. **حيث** تتطلع جمعية إلعاد إلى زيادة المكاسب المالية المتحققة من إدارة الموقع الأثري من خلال الضغط من أجل تنفيذ مشروع التلفريك.

فمِنَ المُقرر أن يربط التلفريك، والذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية المؤقتة في نوفمبر 2019، محطة القِطار الأولى في الجانب الغربي من القدس بوادي حلوة، حيث تقع "مدينة داوود"، وحيث تخطط الجمعية الاستيطانية إقامة مركز سياحي وثقافي صهيوني ضخم معروف باسم "مركز كيدم". وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بتسويق المشروع على أنه خِطة مواصلات من شأنها تخفيف الازدحام المروري. لكن التلفريك المُمتد على بِمحاذة أسوار البلدة القديمة سيُلحق الضرر بشكل لا رجعة فيه، ويضع السياحة الأجنبية تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية على حساب السياحة الفلسطينية، كما سوف يؤدي إلى هدم منازل في سلوان. علاوة على ذلك، فإن مسار التلفريك سيلحق أضرار بالآثار في البلدة.

في 24 شباط 2021 ، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمراً ضد مخطط التلفريك، ووقف جميع أعمال البناء فيه حتى يتم تقديم تفسيرات ووثائق من قبل مؤيديه وبلدية القدس وهيئة تطوير القدس ووزارة السياحة الإسرائيلية.

في غضون ذلك، سيضطر سكان سلوان إلى خوض معارك قانونية معقدة لمجرد البقاء والبقاء على أرض أجدادهم. حيث تجري هذه المعارك القانونية بِلُغةٍ لا يتحدثون بها، بناء على قوانين وضعها المُحتل في المحاكم التي تديم اضطهادهم.

أخيرًا وليس آخرًا ، وبالإضافة إلى الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، يسعى المستوطنون في سلوان إلى تغيير هوية المكان من خلال تعيين قوات أمنية خاصة مدرعة بشدة، ومضايقة السكان الفلسطينيين بشكل يومي، ورفع العلم الإسرائيلي على المباني التي يقيمون فيها. كما أن كل بؤرة استيطانية جديدة تجلب معها حضورًا متزايدًا للشرطة الإسرائيلية العسكرية، والتي تعمل كأداة للترهيب والاستفزاز.

سيّدة في انتظار الحافلة في سلوان (2016)

مركز القدس لحقوق الإنسان
12 شارع ابن بطوطة، القدس

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE AND JORDAN

تنويه: تم انتاج ورقة السياسات هذه بدعم من مؤسسة هنرش بول مكتب فلسطين والاردن، والاراء الواردة هنا هي اراء المؤلف/المؤلفين، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هنرش بول.